

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٦١٢

الخميس، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الساعة ١٧/١٥
نيويورك

الرئيس: السيد لافروف (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

الأرجنتين السيد كارديناس

ألمانيا السيد هنزه

إندونيسيا السيد طيب

إيطاليا السيد فولتشي

بوتسوانا السيد لغويلا

الجمهورية التشيكية السيد كوفاندا

رواندا السيد هبياريمي

الصين السيد تشن هواصن

عمان السيد الخصيبي

فرنسا السيد ديجاميه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد جون وستون

نيجيريا السيد غمباري

هندوراس السيد رندون بارنيكا

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي
في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست (S/1995/988)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the
Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس أن الجمهورية التشيكية قد أصبحت من المشاركين في تقديم مشروع القرار.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى التغييرات الفنية التالية التي ينبغي إدخالها على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/1047.

[لا ينطبق على النص العربي التعديل الوارد في السطر الثاني من الفقرة ٢ من المنطوق]. وفي السطر الرابع من الفقرة ٥ من المنطوق تحذف كلمة "جمهورية" بعد كلمة "مناطق". وفي السطر قبل الأخير من الفقرة ذاتها تحذف كلمة "جمهورية". وفي السطر الثاني من الفقرة ١٤ من المنطوق تحذف كلمة "جمهورية".

المتكلم الأول هو ممثل البوسنة والهرسك الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيعتمد المجلس اليوم مشروع القرار المعروض عليه. وكان من الممكن بل إنه كان ينبغي أن يُعتمد قبل ذلك بكثير. ولذلك فأهميته في رأيي معنوية وأخلاقية.

ومع أن مشروع القرار هذا يأتي متأخرا جدا فلربما كانت له في نهاية الأمر بعض الآثار الإيجابية. صحيح أنه لن يحيي الموتى، ولكنه يمكن أن يكشف حقائق كانت ستظل بدونه خافية عن معاناة الضحايا وعن جلاديهما. وقد لا يقدم إلى العدالة فورا الذين لطحوا جبين البشرية بالعار، ولكنه قد يمنع زيادة أعداد المجرمين ويشجع الآخرين على حرمانهم من الحماية، وعلى أن يقدموا بدلا عن ذلك التعاون والمساعدة اللازمين للمحكمة في لاهاي. وما من شك في أن مشروع القرار هذا، لو نفذ بالطبع، يمكن أن تكون له آثار إيجابية على إرساء الثقة المتبادلة وتضميد جراح من بقوا على قيد الحياة في البوسنة والهرسك. وهذا هو السبب في أن

الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك
تقرير مقدم من الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن
١٠١٩ (١٩٩٥) بشأن انتهاكات القانون الإنساني
الدولي في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيالوكا
وسانسكي موست (S/1995/988)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وتركيا طلبا فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد جيليم (تركيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٠١٩ (١٩٩٥) بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيالوكا وسانسكي موست، والتقرير وارد في الوثيقة S/1995/988.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/1047 التي تتضمن مشروع قرار مقدم من

والهرسك مثيرة بالدرجة الأولى للدهشة ثم للأسف ثم بعد ذلك للانزعاج الخطير. فإذا كان سفير جمهورية يوغوسلافيا السابقة قد قرر تنصيب نفسه محاميا للدفاع عن مجرمي الحرب الذين اتسعت عرائض اتهامهم مؤخرا كي تشمل القتل الجماعي وإبادة الأجناس في سربرينتسا وزيبا، فهذه الرسالة الموجهة إلى رئيس المجلس وإن كانت لا تزال مشينة من الناحيتين الإنسانية والدبلوماسية، لن تثير من الاهتمام ما تثيره لو أنها كانت تعكس موقف حكومته.

ومع ذلك، من الصعب في هذا السياق ألا نتذكر البيان الصادر عن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والذي أحاله إلى مجلس الأمن السيد يوفانوفيتش في رسالته المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والواردة في الوثيقة S/1995/916. ويسمي هذا البيان القتل والهجمات الإجرامية وتدمير منطقة سربرينتسا الآمنة بأنها "عمليات تحرير موقع المسلمين الحصين في سربرينتسا" (S/1995/916، المرفق). وعلى ذلك لم تكن رسالة السفير يوفانوفيتش الأخيرة مثيرة للدهشة ولا للاشمئزاز. إن الذين يتابعون تصرفات يوفانوفيتش منذ وصوله إلى الأمم المتحدة يدركون تماما أن الحقيقة هي آخر ما يفكر فيه، وأنه يستخدم شتى الوسائل لإيجاد بلبلة وخداع زملائه وطمس الحقيقة بغية الدفاع عن الجرائم والسياسات البغيضة، التي يمارسها من نصّبوا من أنفسهم قادة للصرع في البوسنة والهرسك وكرواتيا ومن يؤيدونهم في بلغراد، والتنديد بضحاياهم وإهانتهم.

ومن الصعب حقا أن نتوقع أي شيء آخر من رجل يحاول، بصفته رئيسا للبعثة الدبلوماسية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أن يحاول إقناع العالم بأن نظام بلغراد لا يد له في العدوان على البوسنة والهرسك وكرواتيا؛ وأن الصرب في البوسنة والهرسك وكرواتيا لم يفعلوا شيئا سوى الرد على الإرهاب المزعوم الذي يمارسه البوسنيون والكروات وما إلى ذلك. وأخيرا، والأهم من كل شيء ما الذي يمكن أن نتوقعه من رجل لم يخل من أن يعلن ويعطي التعليمات للدبلوماسيين الذين يعملون معه لأن يدعوا أن المذابح الشنيعة التي ارتكبت في سراييفو وتوزلا وغورازده وأماكن أخرى كانت من

حكومتي ترحب بمشروع القرار هذا وتعرب عن امتنانها لمقدميه.

وقد أشار تقرير الأمين العام، الذي يستند إليه مشروع القرارين هذا، إلى أن تقرير الرئيسين المشاركين عن عزلة صرب بالي على أيدي نظام ميلوسيفتش ليس دقيقا للأسف. وأكد التقرير أن القوات شبه العسكرية والعتاد الحربي وقوات الشرطة الخاصة والمركبات وكثير من المواد الأخرى كانت تسلم بانتظام وبلا انقطاع، من صربيا إلى صرب بالي. وقد أدى هذا التدفق للرجال والعتاد، ناهيك بالاشتراك المباشر للقادة العسكريين من جمهورية يوغوسلافيا السابقة، دورا بالغ الأهمية في الاكتساح الوحشي والإجرامي للمناطق الآمنة، انتهاكا لجميع قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، مما أدى إلى طرد عشرات الآلاف من المدنيين والتصفية الجسدية للآلاف من الرجال والأولاد العزل.

ولهذا أكد تقرير الأمين العام بطريقة غير مباشرة أن التقارير السابقة للرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة لم تكن دقيقة وأن قرارات المجلس بوقف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود ليست قائمة على أدلة صحيحة.

ويؤكد تقرير الأمين العام استمرار امتهان صرب بالي في صفاقة للقرار ١٠١٩ (١٩٩٥) والإخفاء الواضح للحقائق المتعلقة بمصير المفقودين واحتمال تدمير أدلة الجرائم المرتكبة بأوامر ملاديتش، وبشكل متواتر بحضوره شخصيا.

وبعد إدلاء السفير يوفانوفيتش ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ببيانات استفزازية شائنة كثيرة لم تلق حتى الآن ردا أو تقابل برد فعل يذكر، ساعد تقرير الأمين العام فضلا عن هذا على لفت الانتباه إلى مقدرة السفير يوفانوفيتش على التلاعب بالحقائق ومجانبة الحق وإلقاء المحاضرات في تكبر أمام مجلس الأمن ذاته.

وتأتي آخر رسائل السفير يوفانوفيتش إلى رئيس مجلس الأمن والمتضمنة رده على تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان في البوسنة

ولا يسعني أن أتغاضى عن الإشارة إلى آخر بيان أدلى به السيد يوفانوفيتش أمام هذا المجلس عند اعتماد القرار ١٠٣١ (١٩٩٥) يوم الجمعة الماضي. ففي ذلك البيان طالب بضمانات توفر لصرب سراييفو الحماية والحرية والأمن والمساواة وحقوق الإنسان. هؤلاء الصرب الذين يفكر فيهم وييدي كل هذا الاهتمام بهم هم الذين عكفوا على تدمير سراييفو ذاتها لفترة ثلاثة أعوام ونصف، وقتلوا العديد من المسلمين والكروات وغيرهم فضلا عن العديد من الـ ٨٠ ٠٠٠ صربي الذين بقوا في سراييفو المحاصرة ورفضوا سياسة العدوان وإبادة الأجناس التي يمارسها كاراديتش وملاديتش. إن الصرب الذين يهتم بهم يوفانوفيتش ليسوا المدنيين الصرب، ولكنهم القوميون المتطرفون، والمتعصبون العسكريون الذين يريدون أن يحوها كل أثر لهذه المدينة المتعددة الأعراق حتى يمكنهم أن يبنوا على حطامها سراييفو للصرب وحدهم.

ومنذ وقت طويل لم يعد هناك أي مسلمين بوسنيين أو كروات بوسنيين في الأجزاء التي يحتلها صرب كاراديتش وملاديتش في سراييفو، كما أنه لم يبق أحد من المسلمين والكروات في الأجزاء الأخرى من البوسنة والهرسك التي تسيطر عليها قوات الصرب التي يبدي يوفانوفيتش الاهتمام بها.

إن حكومة البوسنة والهرسك لن تطرد أي مدنيين صرب من ما يسمى بالأجزاء الواقعة تحت سيطرة الصرب في سراييفو ولا أي جنود صرب. كما أن حكومة بلدي لم تروج أبدا لفكرة الأراضي "النقية من الناحية الإثنية" ولم تحاول تنفيذ مثل هذه الفكرة على نحو ما يفعل كاراديتش وملاديتش وزمرتهما.

ويجب بالأحرى حماية الشعب الصربي من هؤلاء الذين جروه للانخراط في هذا العدوان المشين، وأجبروا الكثيرين منه على طرد البوسنيين والكروات، ونظموا عمليات "التطهير العرقي" وإبادة الأجناس.

وبالنسبة للمحاربين الصرب المعتدين ومهندسي صربيا الكبرى المفرغة من الشعوب غير الصربية، يشكل السلام خطرا واضحا لهم. ويتمثل

اختراع وتدبير "القوات المسلمة"، وهي التسمية التي يشعر بسعادة خاصة في استعمالها عند الحديث عنا. ولم يستطع السفير يوفانوفيتش أن يقاوم إغراء استعمال هذه التسمية حتى في رسالته الأخيرة. فهو يستخدم هذه الصيغة المحببة إليه في الادعاء بأن المسلمين في سربرينتسا يقتل بعضهم بعضا بالفعل.

وخلاصة القول، إن السفير يوفانوفيتش بيّن مرة أخرى في رسالته الأخيرة الطرق والأساليب الدبلوماسية الأساسية للنظام الذي يعمل في خدمته. وقد بيّن لنا كيف يمكن قلب الحقائق إلى أكاذيب، وكيف يمكنه أن يزدري بصلف ليس فقط أهم الشخصيات المسؤولة في الأمم المتحدة، بل والمنظومة بأكملها بما في ذلك مجلس الأمن وأعضائه. ومما يؤسف له أن هذه الأساليب تحدث قدرا من التأثير، بل إنها تحظى بالموافقة في بعض الأحيان. ويثور التساؤل مرة أخرى عما إذا كان هناك من يستطيع أن يفكر مجرد التفكير في تجاهل روح ونص قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحالية في الأمم المتحدة. قد يقول البعض إن يوفانوفيتش برسالته الأخيرة يكون قد أضر بغبائه بقضيته. غير أن الأهم من ذلك أن ما نخشاه هو أن يوفانوفيتش يحاول الإضرار باتفاق دايتون للسلام نفسه.

إن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بقبولها اتفاق دايتون ومجموعة من الالتزامات الأخرى، ترفض شكليا على الأقل سياسات كاراديتش وملاديتش. فهما يوصفان بأنهما من مستغلي الحرب ومجرميها - حتى من جانب المسؤولين الصرب ومن جانب وسائط الإعلام التي تسيطر عليها النظام القائم في بلغراد. فهل يمكن أن تكون هذه الحقيقة قد غابت عن ذهن السفير يوفانوفيتش؟ أم أن له رأيه الخاص بشأن هذه المسائل؟ أم أن هذه لعبة مزدوجة من جانب نظام بلغراد؟ وأيها كان السبب الكامن وراء رسالة السيد يوفانوفيتش تلك، فإنها تثير بالغ الأسف والإحباط.

بالي. وكما جاء في الفقرة ٧٦ من تقرير الأمين العام (S/1995/988)، وجّهت المحكمة الدولية تهما أخرى إلى كاراديتش وملاديتش بمسؤولياتهما المباشرة والفردية عن الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد السكان البوسنيين المسلمين في سربرينيتسا. وهما متهمان ضمن جملة أمور بإبادة الأجناس وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتقع مسؤولية تقديم هذين المجرمين إلى العدالة ليس فقط على عاتق الأطراف في الاتفاق بل أيضا على عاتق المجتمع الدولي. وقد أكد قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) مجددا على هذا الالتزام. وسوف تقوم القوة التنفيذية المتعددة الجنسيات باحتجاز أي أشخاص توجه إليهم المحكمة الدولية الاتهام يقعون في أيديها، وبتأمين نقلهم إلى المحكمة.

وقد روعنا أن نعلم أن هناك حتى الآن محاولات لتغيير الحقائق بغية إخفاء الجرائم الوحشية التي ارتكبتها مجرمو الحرب المدانون. ينبغي أن يأخذ المعنيون في الاعتبار أنه لا يمكن اعتبارهم أطرافا يعتمد عليهم في عملية السلام والمصالحة إلا إذا ظلوا مخلصين في كلامهم وتعهداتهم. وفي هذا السياق نكرر دعوتنا لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) أن تبدأ في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية دون أي تأخير.

والذين فقدوا أرواحهم نتيجة للفظائع والأهوال التي ارتكبت باسم ما يسمى "التطهير العرقي" في السنوات الأربع الماضية يجب ألا ننساهم، ولن ننساهم. وإذا أردنا أن يسود السلام فينبغي ألا نسمح للمسؤولين عن أبشع الجرائم ضد الإنسانية أن ينجوا من العقاب، كما يجب ألا نحرم الضحايا من العدالة. ولنتذكر أنه بغية تحقيق السلام الدائم يجب أن يصاحب ذلك دائما إحساس بالعدالة في عقول جميع المدنيين وبصفة خاصة في عقول ضحايا الفظائع التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. وعلى ذلك ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتعاس، في المستقبل، عن العمل بفعالية لمنع تكرار جرائم الإعدام الجماعي، ومعسكرات الاعتقال "والتطهير العرقي" وإبادة الأجناس وحملات الاغتصاب والإرهاب.

هذا الخطر في أن السلام سيتيح للشعب الصربي المخدوع والمغرر به فرصته لأن يفهم أين ذهب به قاداته وأن يبدأ في نهاية المطاف حماية نفسه من الذين نصبوا من أنفسهم حماة له. وهذا هو السبب الذي من أجله رفض الصرب المتمردون وقادتهم ومؤيدوهم السلام في البوسنة والهرسك حتى الآن ولوقت طويل وبشكل مستمر.

ومع ذلك، لا يسعني إلا أن آمل في أن تبدأ دبلوماسية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشيكا في أن تنأى بنفسها عن مجرمي الحرب، و "التطهير الإثني" وغير ذلك من أهداف السياسات القومية العدوانية، وأن ترقى إلى مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتوقيعها على اتفاق السلام في منتصف الشهر الحالي في باريس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): المتكلم التالي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استشهد وفد بلدي في مناسبات عديدة بموقف رئيس المحكمة الجنائية الدولية القائل بأن السلام بدون عدالة ليس سلاما على الإطلاق.

ونحن نتمسك بقوة بهذا المبدأ. وتتطلب فرصة تحقيق السلام والأمل فيه المتجسدان في اتفاق دايتون الذي وقع في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الامتثال الكامل لذلك الاتفاق. وينبغي ألا تبقى الالتزامات المتعهد بها من خلال ذلك الاتفاق حبرا على ورق، فلا بد من تنفيذها بحسن نية.

ويرسم تقرير الأمين العام بشأن الجرائم وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست من جانب صرب بالي فصلا من أحلك فصول التاريخ الحديث المثيرة لقلق بالغ. وتدل قسوة وجسامة الجرائم المرتكبة هناك مرة أخرى على مدى الخسة التي يمكن أن تصل إليها ما تسمى بقيادة

السابقة أو في أي مكان من العالم. يجب ألا تكون هناك انتقائية ولا محاولات لأسباب تحزبية نابعة من الانتهازية السياسية "لتقليل" أو "تضخيم" حجم انتهاكات القانون الانساني الدولي التي يرتكبها طرف معين.

وبنفس الطريقة فإننا نعترض على أية محاولات لإقامة توازن بين الجرائم التي يرتكبها جانب ما وانتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها جانب آخر. أو أن نسوي بين تصرفات لا يمكن المساواة فيما بينها. فهذا من شأنه أن يضعف العدالة ويشوشها. فالعدالة تعني أن الجرائم المتماثلة تعامل على نحو متساو والأفعال غير المتماثلة تعامل على نحو مختلف.

ثانيا، من المهم بنفس القدر أن يقبل هذا المجلس ودوله الأعضاء المبدأ العام للفصل بين الصلاحيات بكفالة أن الامتيازات والاختصاصات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في يوغوسلافيا السابقة تحترم احتراماً كاملاً.

ومن الواضح أن هذا لا يمنع المجلس من تكرار دعمه القوي لعمل المحكمة الدولية. وكما قال الأمين العام،

"على الدول أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتهيئة الظروف التي تمكن المحكمة من أداء المهام التي أنشئت من أجلها". (S/1995/988، الفقرة ٧٧)

وبعد دراسة تقرير الأمين العام، لم يعد هناك أدنى شك في أن الجرائم وانتهاكات القانون الانساني الدولي التي ارتكبها الصرب البوسنيون في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موسست لها طبيعة مقلقة للغاية وذلك من حيث أبعاد الجرائم المرتكبة وعددها ونوعيتها.

وكما لاحظ الأمين العام هناك دلائل لا يمكن إنكارها على النمط المستمر لعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتصاب والطرء الجماعي والاحتجاز التعسفي والعمل بالسخرة وحالات الاختفاء الواسعة النطاق.

بهذا التصميم نرحب بمشروع القرار الذي نؤشك أن نعتمده ونتطلع الى تنفيذه بالكامل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/1995/1047) المعروض عليه وإذا لم أسمع اعتراضاً فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقرير الأمين العام بشأن انتهاكات القانون الانساني الدولي التي ارتكبها الصرب البوسنيون في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موسست يمثل موجزًا محزنًا ومثيرًا للقلق بشأن الحالة الراهنة للمعلومات الخاصة بالقضايا الأساسية للأشخاص المفقودين وحالات الإعدام وتورط زعماء الصرب البوسنيين والقوات الصربية شبه العسكرية في تلك الجرائم.

والتقرير، بنهجه الحذر وأسلوبه الواقعي واستخدامه الدقيق للأدلة المتاحة يقدم في رأينا حججاً دامغة.

ومع زملائنا الفرنسيين اتخذ وفدي المبادرة بتقديم مشروع القرار المعروض على المجلس وقد فعلنا ذلك لأننا شعرنا - كما شعر المشاركون الآخرون بأن المجلس لا يمكن أن ينأى بنفسه عن الاستجابة بشكل محدد وواضح ولا لبس فيه للجرائم والانتهاكات المحددة التي ارتكبت ضد القانون الانساني الدولي والتي يصورها هذا التقرير.

واسمحوا لي أن أكرر موقف ألمانيا فيما يتعلق بمبدأين أساسيين.

أولاً من الأهمية القصوى أن تطبق نفس المعايير القانونية ونفس قواعد القانون بنفس الموضوعية الحاسمة في كل مكان. سواء في المناطق قيد النظر أو في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا

تموز/يوليه قتلوا على أيدي مسلمين آخرين لا على أيدي الصرب البوسنيين؟

لا أريد أن أعقب على هذا. اسمحوا لي ببساطة أن أقول إنني أؤيد الملاحظات التي أدلى بها سفير المملكة المتحدة السير جون وستون كما نشرت بالأمس في صحيفة "نيويورك تايمز" في مقال عن هذه الرسالة. الرسالة التي جعلت المرء يشعر بالحيرة وبنوع من المرارة. "ويا له التزام الصمت" حسب التعبير الروماني.

وفي الأشهر القليلة الماضية، تزايد إدراكنا بأنه لا يمكن أن يقوم السلم في البوسنة، وأنه لن يكون هناك سلام في البوسنة إلا إذا تحققت العدالة بقدر الإمكان. هل نتصور أن يكون هناك تعايش سلمي إذا لم يكن هناك عقاب لانتهاكات القانون الدولي قيد النظر؟ هل يمكن تجاهل مشاعر أسر الضحايا؟ إن الإجابة واضحة: يجب أن تأخذ العدالة مجراها. ويجب تحميل المسؤولين عواقب أعمالهم.

وفي هذا الصدد، يحيط مشروع القرار علما بأن المحكمة الدولية أصدرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لائحة اتهام ضد الزعيمين الصربيين البوسنيين كراديتش وملاديتش لمسؤولية كل منهما المباشرة والفردية عن الأعمال الوحشية المرتكبة ضد سكان سربرينتا البوسنيين. فقد اتهمتا في جملة أمور، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وبإبادة الأجناس. ويشير مشروع القرار أيضا إلى النص الوارد في اتفاق السلام في دايتون بأنه ليس لأي شخص وجهة المحكمة الدولية في حقه أي اتهام أن يرشح لشغل أي وظيفة عامة أخرى في البوسنة والهرسك، أو أن يشغلها.

ويقول الأمين العام إنه لا يزال يتعين التثبت من الحقيقة الكاملة لما حدث من انتهاكات حقوق الإنسان ومن الجرائم قيد النظر. ونحن نعتقد أن هناك ثلاثة أوجه لها أهميتها على وجه الخصوص: أولا، يجب أن يجري تحقيق كامل في الانتهاكات المقصودة؛ وثانيا، أن إمكانية الوصول إلى المنطقة لها أهميتها الحاسمة؛ وثالثا، يجب أن يكون المجتمع الدولي حازما ومثابرا في تأييده لجهود المحكمة الدولية.

وفيما يتعلق بسربرينتا فإن الحقيقة المؤلمة والواقع الكئيب للأحداث التي وقعت هناك في تموز/يوليه تزداد وضوحا. ففي ١٠ آب/أغسطس من هذا العام، عندما اعتمدنا القرار ١٠١٠ (١٩٩٥) سأل السفير ايتيل عن الرجال المفقودين في سربرينتا.

"أين هم الآن؟ ماذا حدث لهم؟ هل هم أحياء يرزقون؟" (S/PV.3564، ص ٤)

وأضاف

"وما زلنا نأمل أنهم لا يزالون أحياء".
(المرجع نفسه)

واليوم بعد أربعة أشهر نخشى أن يكون معظمهم من الأموات - ونحن على يقين تقريبا من ذلك.

ولما كان عدد الأشخاص المفقودين وفقا لأفضل التقديرات الراهنة يبلغ الآن ما بين ٣ ٥٠٠ و ٥ ٥٠٠ رجل، وإذا ما أخذنا في الحسبان الدلائل المتاحة لعمليات الإعدام، فيجب أن نفترض الآن أن عددا كبيرا، لا يزال مجهولا حتى الآن، من الرجال البوسنيين، قتلوا في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. ونظرا لأن عمليات الإعدام التي تجري على هذا النطاق الواسع لا يمكن أن توصف بأنها أعمال فردية فيجب أن يكون هناك نوع من الأوامر أو التعليمات بقتل الرجال البوسنيين من سربرينتا. وقد أحطنا علما بالدليل على تورط قادة الصرب البوسنيين الذي ورد في التقرير. ولا يوجد شك في أن ملاديتش قائد الصرب البوسنيين كان موجودا بنفسه في منطقة سربرينتا خلال هذه الأيام الحرجة.

وإذا أخذنا ذلك في الحسبان، فما الذي سنقوله في معرض الرد على التأكيدات والادعاءات الواردة في الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السيد يوفانوفيتش؟ ما الذي سنقوله بشأن التأكيد على أن المسلمين البوسنيين الذين ماتوا في سربرينتا في

عن منح إمكانية الدخول تلك. وحتى الآن، لا تزال قصة سربرنيتسا ومناطق أخرى كثيرة في جمهورية البوسنة والهرسك - مثل زيبا وبانيا لوكا وسانسكي موسي وبيهاتش ومايلاي - كوابيس حية تحتاج إلى من يعالجها.

ولقد شهد المجتمع الدولي، قبل أيام قليلة، إنجازا تاريخيا حقا في باريس بتوقيع جميع الأطراف المتحاربة رسميا على اتفاق السلام. وفي حين أن من رأينا، من ناحية، أنه ينبغي عدم ادخار أي جهد لإعطاء الزخم المطلوب لكي تنجح هذه العملية، فإننا نعتقد، من ناحية أخرى، أن التحقيق في هذه الجرائم عنصر لا يتجزأ في جعل اتفاق السلام صالحا للبقاء وموثوقا به من جميع الأطراف. إن جرائم بهذا الحجم، التي تتراوح بين الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والطراد الجماعي والاحتجاز التعسفي والسخرة وحالات الاختفاء الواسعة النطاق، إنما تشهد على ما يمارسه الإنسان من آثام على أخيه الإنسان، الأمر الذي نرى أنه ينبغي عدم تجاهله على الإطلاق. وفي الحقيقة، ينبغي، بل يجب، أن يسود العدل في نهاية الأمر، ويجب تقديم من اقترفوا جرائم ضد البشرية إلى العدالة وأن يدانوا على ما اقترفه أيديهم.

وفي الحقيقة، فإن أعضاء المجلس لديهم الفرصة، من خلال مشروع القرار المعروض علينا، للإعراب بصوت موحد وبأقوى العبارات الممكنة عن ادانتهم لجميع انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان التي اقترفت في أراضي جمهورية البوسنة، مطالبين بأن يمتثل الجميع، لا سيما الصرب، لالتزاماتهم في هذا الصدد امتثالا كاملا. وعلاوة على ذلك، فإنهم سيدعمون عمل المحكمة الجنائية الدولية بتكرارهم مطالبة جميع الدول والأطراف في إقليم يوغوسلافيا السابقة بالامتثال تماما وبحسن النية للالتزامات الواردة في الفقرة ٤ من منطوق القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) وخلق الظروف الضرورية لأن تؤدي المحكمة المهمة التي أنشئت من أجلها، بما في ذلك إنشاء مكاتب للمحكمة عندما ترى أن ذلك ضروري.

ويدرك وفدي أن مشروع القرار هذا لن يعيد الآلاف من الناس الذين قتلوا في سربرنيتسا وزيبا ومناطق أخرى إلى الحياة. ومع ذلك، فإن من رأينا أن

والمجتمع الدولي، على نحو ما ذكر الأمين العام، يتحمل مسؤولية معنوية كبيرة في هذا الصدد.

واسمحوا لي بأن أختتم كلامي بالقول إن وفدي يأمل مخلصا بأن يكون مشروع القرار هذا آخر ما تتطلبه الضرورة في هذا الشأن بعد توقيع اتفاق السلام في باريس. ونحن نأمل بأن يكون التعاون الموعود في دايتون مع المحكمة الدولية وشيكا وحقيقيا. إننا سنتابع ذلك عن كثب ودون أوهام. غير أننا نتطلع إلى وقت يكون فيه بمقدور الناس الذين يعيشون في البوسنة وغيرها من الأماكن في يوغوسلافيا السابقة، من المواطنين البوسنيين والصرب البوسنيين على حد سواء، وكذلك الكروات والصرب، أن يخلفوا وراء ظهورهم ذكريات السنوات القريبة العهد، وأن يعملوا معا من أجل مستقبل أفضل. وسنصوت بهذه الروح لصالح مشروع القرار.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أكثر من أربعة أشهر، خلال شهر تموز/يوليه، كانت هناك مدينة تدعى سربرنيتسا يقطنها أكثر من ٨ ٠٠٠ نسمة، معظمهم من البوسنيين المسلمين. غير أن المدينة وسكانها اختفوا معا أمام أعين المجتمع الدولي في واحدة من أكثر الجرائم وحشية في التاريخ الحديث. والأدلة المستفيضة تؤيد الاستنتاج القائل بأن الجنود الصرب البوسنيين مسؤولون عن جرائم إبادة الأجناس تلك.

وذلك ثمن باهظ آخر يدفعه البوسنيون لقاء حريتهم واستقلالهم واعتمادهم على إرادة المجتمع الدولي في حمايتهم من العدوان الصربي الذي يبدو أنه يتربص بهم في كل ركن من بلادهم.

وعلى مدى أكثر من أربعة أشهر منذ وقوع أحداث سربرنيتسا تحاول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، الدخول إلى المنطقة، علاوة على مناطق أخرى نقلت بيانات محددة عن وقوع انتهاكات فيها للقانون الإنساني. وفي الحقيقة فإنه على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجلس في مناسبات متعددة، في اجتماعات غير رسمية ورسمية على حد سواء، فإن الطرف المعني تقاعس

أنفسهم. إن الأدلة التي يبسطها تقرير الأمين العام الأخير بالتفصيل تبعث القشعريرة في الأبدان؛ ولا تحتاج إلى برهان.

ونظرا إلى حجم الإساءات التي لحقت بحقوق الإنسان، فمن الصحيح أن يركز المجلس على وجه الخصوص على تلك الأحداث. غير أنه يجب ألا يكون هناك لبس: أن مجلس الأمن ملتزم بحقوق الإنسان، بغض النظر عن الخلفية الإثنية أو الجنسية أو الدين. وإننا بتركيزنا في مشروع القرار هذا على الجرائم التي ارتكبت ضد غير الصرب، لا نقر، أو نتجاهل، بأي حال من الأحوال انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ارتكبت ضد أفراد من السكان الصرب. كما أن مشروع القرار هذا لا يسعى إلى إدانة الشعب الصربي البوسني. لقد ارتكب هذه الجرائم أفراد، وسيدان المتورطون فيها بوصفهم أفرادا.

ومما يزعج أيضا الحكومة البريطانية استمرار التقارير عن إحراق المنازل وأفعال النهب وتدمير الممتلكات في المناطق التي اتفقت الأطراف في دايتون على أنه ينبغي نقلها إلى كيان آخر. إن هذه الأفعال يجب أن تتوقف فورا.

وماذا عن المستقبل؟ كيف نكفل أن ما حدث في سربرينيتسا، أو حدث في الواقع في أي مكان آخر، لن يحدث من جديد؟ إن الرد الفوري يكمن في التنفيذ العاجل والكامل لاتفاق باريس للسلام. إن هذا الاتفاق يدمج في صلب دستور البوسنة أكبر الاحترام لحقوق الإنسان. ويسمح للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بتدريب قوات الشرطة المحلية وبمراقبة أفعالها على مستوى القاعدة الشعبية.

وستؤدي الأمم المتحدة أيضا دورا هاما في الجهود الدولية التي تبذل لتعزيز احترام حقوق الإنسان، سواء أكان ذلك عن طريق أعمال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مع اللاجئين العائدين، أو عن طريق مركز حقوق الإنسان وما يقضي به من توفير التدريب والمشورة الإخصائية أو عن طريق المقرر الخاص ليوغوسلافيا السابقة.

هذا هو الحد الأدنى لما يستطيع المجتمع الدولي، ولما ينبغي له، أن يفعله في هذه المرحلة. ونحن نعتقد بأننا مدينون لشعب البوسنة بالتحقيق في مصير أقاربهم، وهو أمر سيكون تذكرة حية للأجيال القادمة.

ومن المثير للسخرية أنه حتى بينما نتداول اليوم هنا حول هذه القضية، لا تزال معسكرات الاحتجاز قائمة في كل أنحاء إقليم البوسنة، ولا تزال الفظائع ترتكب هناك. ونعتقد بأنه ينبغي أن يتوقف ذلك على الفور وأنه ينبغي للأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها تماما وبرمتها. ونحن نناشد اليوم الأصدقاء وكل من هو منخرط من المجتمع الدولي في الاشراف على تنفيذ اتفاق السلام أن يعملوا على التأكد من أن الصرب قد توقفوا فورا عن اقتراح جرائم ضد اخوانهم من بني البشر. وإننا نأمل بأن نرى في الأيام المقبلة بعض الخطوات الملموسة في هذا الصدد. كما أننا نأمل بأن تعمل قوة التنفيذ وفقا لولايتها، بما في ذلك إلقاء القبض على كل من أداثتهم المحكمة الجنائية الدولية. وقد قرر وفدي، إذ يخامره هذا الأمل، أن يصوت مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

وأخيرا، أود أن أضم صوت وفدي إلى من تكلموا قبلي قائلين إنه ينبغي ألا تكون هناك انتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن سواء كان ذلك في يوغوسلافيا السابقة أو أي مكان آخر في العالم.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعتماد مشروع القرار هذا، الذي شاركت المملكة المتحدة في تقديمه، هو أوضح إشارة ممكنة بأن المجلس لم ينس، ولن ينسى، ما حدث في سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانكي موس. ويوفر تقرير الأمين العام دليلا لا يمكن دحضه على الفظائع التي ارتكبت هناك وفي غيرها من الأماكن. وتدين الحكومة البريطانية دون تحفظ ما وقع من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار هذا قد فضح كذب محاولات التقليل من شأن هذه الانتهاكات أو تجاهلها أو حتى انكار وقوعها، وأن الذين يحاولون إنكار تلك الأحداث إنما يشينون

المجلس. ونلاحظ أيضا أننا نعالج هذه القضية عشية زيارة رئيس بلدي، فاتسلاف هافل، لسراييفو.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الذي يقدم - حسب كلماته هو -

"دليلا دامغا على وجود نمط مستمر لحالات الإعدام بدون محاكمة، والاغتصاب، وعمليات الطرد الجماعي، وعمليات الاحتجاز القسرية، والعمل القسري، وحالات الاختفاء الواسعة النطاق" (S/1995/988) (الفقرة ٧٤)

ولا يمكن أن يستنتج من ذلك إلا أسوأ مصير ممكن لآلاف المفقودين في سربرينتسا. وبالطبع كلما مر الزمن على المآسي موضوع المناقشة تضاءلت احتمالات أن نعرف أبدا حقيقة ما حدث بالضبط، ومن هو المسؤول حقا. غير أن ذلك ينبغي ألا يثني عن بذل المحاولات. إن البعض قد وصف تقرير الأمين العام بأنه يتضمن "وجوه قصور" وبأنه يقدم "أدلة غير كافية" وبأنه ينطوي على "بيانات اعتباطية". وحاجوا بأن أفعال التقتيل "المزعومة" وحالات الاختفاء إنما تساند "حملة دعاية" من الحكومة البوسنية وحتى بأن مسلمين مارقين هم الذين ذبحوا آلافا من أبناء دينهم.

إن وفدي يكون أول من يرحب بدحض قائم على وقائع للبيانات الواردة في تقرير الأمين العام. وسنرحب بتفسير ينبنى على وقائع لما في التقرير من وجوه القصور المزعومة، وبسوق الأدلة الواقعية لإثبات ما في التقرير من نقص مزعوم. وسوف ننتهج قبل كل شيء إذا تبين لنا أن الآلاف من أهل سربرينتسا لم يقتلوا أبدا وإنما كل ما في الأمر أنهم نسوا - ربما محبوسين في أحد الأهرار في واد خفي من وديان الجبال. بيد أنه لا علم لنا بمثل هذه الدلائل الواقعية. ولا علم لنا بدلائل أفضل من التي أوردتها تقرير الأمين العام، ونحن نتفق معه على أن تلك الأدلة دامغة حقا.

ومما يصدمنا صدمة عميقة أن بعض الأطراف لا تزال غير متعاونة مع المجتمع الدولي في السماح بالبحث عن الأدلة الإضافية اللازمة. إنها،

ويسمح أيضا اتفاق باريس للسلام بإجراء انتخابات بعد ستة أشهر حتى يستطيع الصرب البوسنيون أن يختاروا من يمثلهم في المستقبل.

فباختصار، يضع الاتفاق خريطة للطريق مقصودا منها إعادة سيادة القانون في جميع جماعات البوسنة. غير أن التنفيذ نفسه سيعرقل ويكون ناقصا إذا لم يقدم للمحاكمة المسؤولون عن الأفعال المشار إليها في تقرير الأمين العام. وهذا هو السبب في أن من الجوهر أن نساند جميعا عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وترحب الحكومة البريطانية بما أحرزته المحكمة حتى الآن من التقدم، بما في ذلك إصدارها صحائف اتهام تتصل بما جرى من أحداث في سربرينتسا.

ومن الجوهر أن تتاح لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وللجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية الوصول الكامل للمشردين أو المحتجزين أو للمفقودين في سربرينتسا وغيرها. فإذا أريد أن يقوم في البوسنة سلام طويل ودائم فلا بد من أن ينبنى على أساس المصالحة بين الجماعات ولا يمكن أن تكون تلك المصالحة كاملة إلا إذا واکبها العدل.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل بضعة أيام فقط أثنينا على زعماء كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لتوقيعها على اتفاق السلام للبوسنة والهرسك. وقبل ذلك بقليل قمنا بتعليق الجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونأمل أن تؤدي تلك التطورات إلى إيقاف تيار التدمير في يوغوسلافيا السابقة. ويشكل نشر قوة التنفيذ التزاما جادا من المجتمع الدولي بالمساعدة على ذلك.

بيد أنه علينا اليوم أن نعالج ما يبدو أنه قضية أخرى - ألا وهي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. إننا، خلال العامين اللذين قضيناها في عضوية هذا المجلس، نعالج اليوم للمرة العاشرة على الأقل تلك القضية، وانضممنا من جديد إلى مقدمي مشروع القرار المعروض على

يقال إن من قاموا بها هم الصرب البوسنيون والقوات شبه العسكرية في البوسنة والهرسك. وهو يؤيد، بما لا يترك مجالاً للشك، أن انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان قد حدثت في مناطق سربرينيتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست. إن تلك الجرائم البشعة قد صدمت ضمير المجتمع الدولي وهي جديرة بأشد إدانة.

ومن المؤسف إلى أقصى حد أن الصرب البوسنيين قد رفضوا، حتى اليوم، أن يأبھوا بقرارات المجلس وبالبيانات الرئاسية التي تنادي بفتح سبيل الوصول الدولي إلى سربرينيتسا وزيبا وغيرهما من المناطق المتضررة. ومما يحزن أنه قد يكون قد أصبح متعذراً تحقيق ذلك الوصول بعد أن سمح للصرب، بموجب اتفاق دايتون للسلام، بالاحتفاظ بتلك المناطق المحصورة.

ومما يشكل ضغطاً على إباله في فعل التحدي هذا الذي يثير السخط والذي أثاره الصرب، أنه يراد منا اليوم أن نعتقد أن المذابح البشعة التي حدثت في سربرينيتسا وغيرها من المناطق كانت من عمل المسلمين البوسنيين أنفسهم، الذين قرروا أن يتناحروا لأسباب لا تعقل مطلقاً، كما شرح ذلك كتاب السيد يوفانوفتش، وأن الصرب، الذين فرضوا بعنف وفظاظة سيطرتهم على تلك المناطق المحصورة، لا شأن لهم بتلك المذابح.

إن هذا، بقدر ما يدعو إلى الاستهزاء لا يمكن استيعابه. فإذا كان صرب البوسنة لا يتحملون أي لوم كما يزعم في الرسالة، لماذا احتاج السيد يوفانوفتش إلى كل هذا الوقت ليبلغ المجلس بهذه الجرائم البشعة؟ إن منع صرب البوسنة المنظمات الإنسانية الدولية من الوصول إلى المناطق المتضررة والمحاولة المتأخرة لإعادة تمثيل الأحداث في هذه المناطق لا يمكن إلا أن يؤكد تورط صرب البوسنة في هذه الجرائم الوحشية. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتجاهل بازدراء التفاهة التي تنم عن قلب متحجر التي تتسم بها رسالة السيد يوفانوفتش، وأن يتمسك بحزم بمطلبه في الوصول إلى جميع المناطق المتضررة.

بعدم تعاونها، تنتهك الالتزامات التي ارتبطت بها بتوقيعها على اتفاق السلام.

ونحن نحث الصرب البوسنيين على الامتثال لالتزاماتهم، بما فيها إتاحة الوصول إلى المشردين أو المعتقلين أو المبلغ عن كونهم مفقودين.

إن مجلس الأمن طالما شدد على المسؤولية الفردية لمركبي التطهير العرقي. وتنطبق المسؤولية الفردية بالطبع على جميع الأطراف. وفي هذا الصدد يشعر وفدي بقلق عميق من جراء ما ورد أخيراً من تقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان للسكان المدنيين وإشعال الحرائق وأعمال النهب في مناطق البوسنة والهرسك التي يقضي اتفاق السلام بنقلها إلى سلطة أخرى. ويتعلق ذلك، بصفة خاصة، بجرائم نشته في أن مرتكبيها هم الكروات البوسنيون - مجلس الدفاع الكرواتي - في منطقتي مراكونجيتش - غراد وشيبوفو.

إن السلام الدائم في البلقان هو، قبل كل شيء، في مصلحة أطراف النزاع أنفسهم. وإذ تساهم الجمهورية التشيكية بوحدة ذات شأن في قوة التنفيذ، إنما تعرب عن ثقتها بإخلاص الأطراف في التزامها بكل جوانب ذلك الاتفاق. إن الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ولطلبات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هو وجه أساسي لتنفيذ اتفاق السلام. وهذه هي النقطة التي يبدو فيها موضوع اليوم مختلفاً، مجرد اختلاف ظاهري، عن موضوع تعليق الجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو عن القرارات المتعلقة باتفاق السلام. ونخشى ألا يقوم سلام دائم في البوسنة حتى نقتلع الحقيقة من مواقع مواراتها - ولعل هذه العبارة تصدق حرفياً - عن المذابح التي ننظر فيها هنا اليوم وحتى يحاكم المرتكبون ويعاقبوا.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام يبين العديد من الحالات المحددة التي حدث فيها الإعدام دون محاكمة والاعتصاب والطراد الجماعي والاحتجاز القسري والسخرة والاختفاء على نطاق واسع، التي

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في مناطق سربرينتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست لا يستطيع وفدي إلا أن يعبر عن دهشته للأعمال البربرية وعدم التسامح والعنف الذي ارتكب ضد السكان المدنيين أثناء الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

إن أعمال الإبادة العرقية التي ارتكبت في انتهاك صارخ لمعظم قواعد القانون الإنساني الأساسية تستحق الرفض من جانب المجتمع الدولي وأشد إدانة ممكنة من هذا المجلس. ويبين هذا التقرير أنه بعد سقوط سربرينتسا في ١١ تموز/يوليه من هذا العام ارتكبت قوات صرب البوسنة، بمشاركة من قادتها ومن القوات الصربية شبه العسكرية، سلسلة من الأعمال التي تنطوي على اعتداءات على أرواح وكرامة السكان في منطقة سربرينتسا، وأن مصير الآلاف من سكانها لا يزال مجهولا حتى اليوم. ووردت تقارير تفيد بوجود شهود عيان وأدلة أخرى على أن نفس القوات نفذت عمليات إعدام جماعية بإجراءات موجزة في أماكن مثل كاراكاوي ونوفا كسابا وبوتوكاري، من بين أماكن أخرى.

وفي مواجهة هذه الاعتداءات على الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية، يعتقد وفدي أنه يجب على المجتمع الدولي أن لا يظل في موقف اللامبالاة، بل يجب أن يتصرف بحزم ومسؤولية للتأكد من أن الجرائم التي ارتكبت على أراضي يوغوسلافيا السابقة لن تبقى بدون عقاب. ويجب أن ندعم جميع الجهود الضرورية لإجراء التحقيق وتقرير الحقائق والتعاون بنشاط في عمل المحكمة الدولية للتأكد من أن الذين يُعتقد بأنهم مسؤولون عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان سيمثلون أمام العدالة. والآن، وقد أصدرت المحكمة الدولية لوائح الاتهام بحق بعض المسؤولين عن هذه الفضائح، ينبغي تيسير عمل المدعي العام للمحكمة الدولية ليجمع الأدلة اللازمة للمحاكمة.

ويجب التعجيل بعمل المحكمة الدولية المسؤولة عن تقديم الذين ارتكبوا انتهاكات القانون الإنساني هذه إلى العدالة. فالأشخاص الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يجب أن يعرفوا أنهم لن يفلتوا من العقاب. وجميع قضايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان يجب التحقيق فيها تحقيقا كاملا ويجب معاقبة من يثبت أنهم مسؤولون عن ارتكابها.

ومشروع القرار المعروض علينا يطالب جميع الدول، وبخاصة الدول القائمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، بالتعاون مع المحكمة. وإننا نؤيد بقوة هذا الحكم، ونود أن نشدد على الحاجة الملحة بأن تسمح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإنشاء مكاتب للمحكمة على أراضيها. فهذا من شأنه أن يقنع الجميع، بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استوفت شروط العودة إلى أسرة الأمم.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني، شأنه شأن الوفود الأخرى، يشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات القانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة، ويدين هذه الانتهاكات. ويحث الأطراف المعنية على وقف هذه الأنشطة فورا والتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية لاستجلاء الحقيقة. ونأمل أيضا أن تحافظ الأطراف المعنية على زخم عملية السلام وأن تخلق الظروف المواتية لتحقيق سلام واستقرار حقيقيين ودائمين في المنطقة.

واستنادا إلى هذه الموقف، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

وأود أن أبين هنا أنه ينبغي للمجلس في تعامله مع انتهاكات القانون الإنساني الدولي في المنطقة أن يميز بين نطاق ولايته ونطاق ولايات الهيئات الأخرى، وأن يمتنع عن التدخل فيما يقع في نطاق ولاية الآخرين. وقد لاحظنا أن بعض عناصر مشروع القرار المعروض علينا ينبغي أن تعالجها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ونعرب عن تحفظنا على تلك العناصر.

بيد أن آفاق السلام لا يمكن أن تثمر إلا إذا تحققت العدالة للعديد من ضحايا الحرب. وفي مناسبات عديدة، تجاهل المتحاربون تجاهلاً تاماً تقريباً القانون الدولي المنطبق، وكذلك القوانين التي تحكم معاملة المدنيين وأسرى الحرب في الصراع الأهلي.

وفي هذا الصدد، قرأنا بأسى شديد آخر تقرير للأمين العام يؤكد مرة أخرى تقارير سابقة عن وجود دلائل لا تدحض على نمط متواصل من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والطرده الجماعي والاحتجاز القسري وأعمال السخرة وحالات الاختفاء على نطاق واسع في مناطق سربرينتسا وزيبا وبانيا لوكا وسانسكي موست، وجميعها في أراضي البوسنة والهرسك.

كما يبرز ذلك التقرير أن قوات الصرب البوسنيين وحلفاءها من شبه العسكريين كانوا مسؤولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية. ومما يثير قلقاً أعظم الإشارة الواردة في التقرير بأن المدى الكامل للأعمال المروعة لا يزال بحاجة إلى التحقيق والكشف عنه بشكل مناسب.

ولذلك نؤكد مجدداً طلبنا إلى الصرب البوسنيين بتمكين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأيضاً لجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول فوراً وبشكل كامل إلى المناطق التي يبدو أن هذه الأعمال الوحشية وقعت فيها، وذلك حتى يمكن التعرف على الحقيقة كاملة. كما أننا نطلب من جميع المعنيين عدم القيام بأي شيء للتلاعب بالأدلة أو محاولة إخفاء تلك الأدلة أو القضاء عليها. وعلاوة على ذلك، نحث الأطراف في يوغوسلافيا السابقة على التعاون الكامل مع المدعي والمحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب الخطيرة.

إن أعمال نهب وإحراق وتدمير المنازل والممتلكات الأخرى، وبخاصة بواسطة القوات الكرواتية البوسنية وهي الأعمال التي ارتكبت مؤخراً على نطاق واسع بعد اتفاق دايتون تدعو للأسف بشكل خاص ويجب وقفها فوراً. وهذه الأعمال تبين أيضاً أن بعض الأطراف لم تستوعب الرسالة بأن تلك الأنشطة وتلك الأعمال الوحشية لن يتسامح

ويجب توثيق شهادات شهود العيان فيما يتصل بحالات الاختفاء في سربرينتسا وزيبا وسانسكي موست؛ ويجب التحقق من البيانات المتصلة بمشاركة قادة الصرب والقوات شبه العسكرية الصربية، وتلك المتصلة بالطرده بالقوة، وكذلك التحقق من التقارير المتصلة بحالات الاختفاء في منطقتي بانيا لوكا وبريديور وتلك المتصلة بمصير الذين أجبروا على القيام بأعمال السخرة.

لهذه الأسباب، يشعر وفدي أن من الضروري أن تُمنح وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية، بما فيها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، حرية الوصول إلى جميع هذه المناطق. ومن الضروري أيضاً الإصرار على أن يتعاون قادة صرب البوسنة ليتسنى التحقق بالكامل من الحقائق. ويرفض وفدي أية محاولة لإخفاء أو تدمير أي أدلة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونرفض أيضاً أن تقدم دولة ثالثة وثائق يقصد منها، بأية طريقة كانت، تشويه الحقائق أو الإقلال من جسامه الأعمال التي ارتكبت.

ونأسف أنه لم تتح حتى الآن لموظفي الأمم المتحدة ولا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولا لجنة الصليب الأحمر الدولية حرية الوصول إلى المشردين والمحتجزين في المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة. وإننا نحث سلطات صرب البوسنة على ضمان هذا الوصول فوراً.

إننا نؤمن بأن السلام الدائم لن يعم البوسنة ما لم تحدد الحقائق ويحاكم المذنبون.

وبعد أن قلت هذا، يتفق وفدي مع مشروع القرار، الذي سيعتمده المجلس بعد قليل، وسنصوت مؤيدين له.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة، لأننا نعتقد بصدق أنها قد تأذن بعهد سلم في منطقة مزقتها الحرب في السنوات الأربع الأخيرة.

ما كان يراد لهذا الاتفاق أن يؤدي الى سلام دائم، يتحتم القيام بتحقيق شامل كامل للأعمال الوحشية التي ارتكبتها الصرب البوسنيون حتى يمكن فرض الجزاءات المناسبة ضد مرتكبي أعمال الإرهاب والعنف المرعبة بشكل صارخ هذه.

إن تقرير الأمين العام يسرد بعض أشنع الأعمال المرتكبة ضد الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. والبيانات المتعلقة بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والاغتصاب، والطرد الجماعي، والاحتجاز التعسفي، والسخرة، وحالات الاختفاء على نطاق واسع المقدمة في التقرير ضاعفت مخاوفنا العميقة فيما يتعلق بعمق ومدى المعاناة التي ألحقت بأفراد عزل كثيرين. وما هو أكثر ترويعاً أن تلك الأعمال الكريهة كانت ترتكب بطريقة محسوبة، مشكله جانباً ملازماً من استراتيجية وضعها المعتدون. وهذا يعكس بشكل حاد الإعدام بإجراءات موجزة لعدد كبير من الرجال، وبخاصة في منطقة سربرينيتسا، على أيدي الصرب البوسنيين وقواتهم شبه العسكرية. واندونيسيا تشعر بالقلق بنفس القدر لأنه لم يحرز تقدم يستحق الذكر في تقرير مصير المفقودين.

والوفد الاندونيسي يعتبر أنه من المؤسف جداً أن اختارت بعض الدوائر أن تثير الشكوك حول دقة التقارير التي قدمها الأمين العام. ونحن نعتبر تلك المحاولات، بما في ذلك التشويه المتعمد للحقائق متجاوزة حدود العقل، وهي بالتالي تفتقر تماماً الى المصادقية. وصحة هذه الادعاءات لا يمكن تأكيدها إلا اذا امتثل الصرب البوسنيون الى مطالبة المجتمع الدولي بالتعاون بشكل كامل وبتييسير الوصول الى المواقع التي يشتبه في وقوع أعمال قتل جماعية فيها حتى يمكن بدء تحقيق كامل. ورفض الصرب البوسنيين السماح بالوصول الى تلك المواقع يثير شكوكاً خطيرة حول ادعاءاتهم بالبراءة.

ولذلك، نؤيد تأييداً تاماً المطالب الواردة في مشروع القرار بأن يتيح الطرف الصربي البوسني إمكانية الوصول غير المشروط الى الأشخاص المشردين والى الأشخاص المحتجزين أو المبلغ عن فقدانهم لممثلي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية

المجتمع الدولي بشأنها وبأن من الواضح أنها - على أية حال - تضر بالتعايش السلمي مستقبلاً بين جميع المجموعات العرقية في الإقليم - ولذلك نطلب من الأطراف أن تبدأ صفحة جديدة في تاريخ البلقان، صفحة تؤكد التسامح، والتعايش السلمي والتنوع، ومراعاة الآخرين. وإن التطبيق العملي لهذه الفضائل أمر طال انتظاره في تلك المنطقة من العالم.

ووفد بلدي سيصوت مؤيداً لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد طيب (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفد اندونيسيا أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره البالغ الأهمية، المثير للأسى الى حد كبير في نفس الوقت، المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ المتعلق بالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت مؤخراً للقانون الإنساني الدولي في مناطق سربرينيتسا، وزيبا، وبانياالوكا وسانسكي موست. ونود أيضاً أن نحیی أفراد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وقوات الأمم المتحدة للسلم، وقوة الأمم المتحدة للحماية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية لإسهاماتهم القيمة في تقديم المعلومات المتعلقة بتلك الجرائم.

إن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم هو المشروع الأخير في سلسلة من القرارات والبيانات التي أصدرها المجلس فيما يتعلق بالأعمال الوحشية المروعة التي قام بها الصرب البوسنيون في المنطقة المحيطة بسربرينيتسا، وزيبا، وبانياالوكا وسانسكي موست. ومشروع القرار ضروري بالنظر الى رفض الجانب الصربي البوسني بإصرار وعناد الامتثال لمقررات مجلس الأمن رغم النداءات المتكررة القاطعة التي وجهها المجتمع الدولي.

ومشروع القرار الحالي لا يؤكد مجدداً فحسب قرار مجلس الأمن ١٠١٩ (١٩٩٥) ولكن يوفر أيضاً تفصيلاً على قدر أكبر من الشمول ووضوح المعالم لآراء المجلس بشأن مسألة انتهاك الصرب البوسنيين للقانون الإنساني الدولي. ونظر المجلس في مشروع القرار يكتسي معنى وأهمية أكبر في ضوء التوقيع مؤخراً على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونحن نرى أنه اذا

لا يمكننا أن نبرر أو نقلل أو نقبل رواية مشوهة لما حدث في هذه الأماكن.

إن الرسالة التي تسلمها هذا المجلس مؤخرا من السيد يوفانوفيتش والتي يدعى فيها بأن الصرب البوسنيين أبرياء من قتل رجال غير مسلحين من سربرينيتسا، إهانة لذكاء كل عضو هنا. إنها ليست كذبة "كبرى" فحسب؛ إنها كذبة مهينة إهانة قوية. وهي وثيقة غريبة على نحو لافت للنظر ترد من حكومة تسعى إلى إعادة كسب احترام وقبول المجتمع الدولي.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، فإن المسؤولية عن الأعمال الوحشية المرتكبة في شرق البوسنة هذا الصيف الماضي لا شك فيها. وهي تقع على الصرب البوسنيين. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، لا يزال بين ٣ ٥٠٠ و ٥ ٥٠٠ رجل مسلم اضطروا إلى الفرار من سربرينيتسا مفقودين.

وإن التقارير الواردة من الأشخاص الناجين ومن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تشير إلى أن الأشخاص المفقودين قد احتجزوا ووضعوا في ملاعب أو في أبنية صغيرة، وأعدموا بإجراءات موجزة، وقبروا في مقابر جماعية. وتبين الصور الفوتوغرافية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى محكمة جرائم الحرب موقعين كان فيهما ميدان فارغ في أحد الأيام، ثم ظهر بعد فترة وجيزة من سقوط سربرينيتسا مئات الأشخاص يبدو أنهم من الحراس، وبعد بضعة أيام قليلة بدت الأرض القريبة مليئة بتلال من الأتربة المنبوشة. وقد وجهت محكمة جرائم الحرب منذ ذلك الحين اتهامات إبادة الجنس إلى رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش عن أعمال القتل.

ويؤكد تقرير الأمين العام على أهمية دعم عمل المحكمة، وضرورة أن تفي أطراف اتفاق السلام بالتزامها بالتعاون مع المحكمة بكل الطرق الممكنة. ويجب أن تتاح للمحققين التابعين للمحكمة إمكانية الوصول بالكامل ودون قيود إلى المعلومات والشهود العيان والأدلة، بما في ذلك مواقع القبور المحتملة في جميع أرجاء الإقليم.

والوكالات الدولية الأخرى. ونحن نعتبر أيضا أنه مما يتسم بأهمية احتواء مشروع القرار على عناصر مختلفة تعكس التزام المجلس الثابت بمبدأ المسؤولية الفردية عن الأعمال المرتكبة انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد مجددا الأهمية التي نعلقها على تعاون الأطراف المعنية، وبخاصة الصرب البوسنيين، مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الاضطلاع بواجباتها. ونود أيضا أن نبرز الطلب الوارد في مشروع القرار الموجه إلى الأطراف المعنية للتعاون التام مع جهود الأمم المتحدة، والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية لتهيئة الظروف الضرورية للعودة الطوعية للاجئين والمشردين بسلامة وكرامة.

ولهذه الأسباب، سيصوت الوفد الاندونيسي تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الأسابيع القليلة الماضية أمكننا أن نؤكد الجوانب الإيجابية في يوغوسلافيا السابقة.

وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، أصدر المجلس بالإجماع قرارات بوقف الجزاءات وبدء رفع حظر الأسلحة على مراحل. وفي الأسبوع الماضي فقط، أذنا بإنشاء قوة عسكرية بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي تساعد على تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نتوقع أن ننظر قريبا في خطوات تساعد في تنفيذ الاتفاق في سلافونيا الشرقية. ويحدونا جميعا الأمل أن يكون من الممكن - بحسن النية والالتزام التام من جانب الأطراف - إحلال سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة.

إن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم تذكرة بعجالة وضرورة ذلك السلام. إن أعمال القتل التي ارتكبت في سربرينيتسا وزيبا وسانسكي موست وبانيالوكا ومواقع أخرى احتلها الصرب البوسنيون في هذا الصيف الماضي نأمل أن يثبت أنها آخر الفصول المروعة في حرب وحشية شرسة. لكن، ونحن نركز تطلعاتنا وجهودنا على بناء السلام،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): أ طرح
للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة
S/1995/1047.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا،
إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا،
الصين، عُمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وإيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس،
الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): هناك ١٥
صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد
بالإجماع باعتباره القرار ١٠٣٤ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين
في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن
الفرنسية): هناك مواضيع، وهناك مآس تعجز الكلمات
عن وصف الهلع والاشمئزاز الذي يشعر به كل إنسان
عند وصفها. إن ذكرى الضحايا تقتضي منا ضبط
النفس.

إن التقرير الذي طلبه مجلس الأمن من الأمين
العام يقدم دليلا دامغا على أن الفظائع التي ارتكبتها
قوات الصرب البوسنيين كانت متعمدة ومنهجية.
فمذبحة المدنيين في سربرنيتسا، ونزوح سكان
زيبا، والمعاناة التي تعرض لها المسلمون والكروات
في غرب البوسنة: هذه المآسي تصرخ من أجل
العدالة. ومن واجب العدالة أن تحدد وتدين كل من
ارتكب أو حرض على ارتكاب هذه الأعمال التي
أدت إلى نشر وممارسة إيديولوجية الكراهية،
"التطهير العرقي".

ولكن من واجب المجلس أيضا - وحفاظا على
كرامته - أن يرد بسرعة. ولهذا السبب بادرت
فرنسا في شهر تموز/يوليه الماضي إلى تقديم النص
الذي أصبح القرار ١٠٠٤ (١٩٩٥)، عند وصول أول
الأنباء المفزعة من سربرنيتسا. ولهذا السبب أرادت

وفي هذا الصدد، ألاحظ أن الصرب
البوسنيين ادعوا بأن الصحفيين يتمتعون بحرية
الوصول للتحقيق في جرائم سربرنيتسا. وهذه كذبة
صريحة. فقد اعتقل الصحفي الأمريكي ديفيد رود
من قبل سلطات بالي عندما عاد إلى منطقة القبور
الجماعية في شهر تشرين الأول/أكتوبر. والحقيقة
هي أنه على الرغم من أن الصرب البوسنيين وعدوا
بالسماح بالوصول إلى المنطقة، فإنهم لم يفوا
بوعدهم، سواء بالنسبة للصحافة أو بالنسبة لمحكمة
جرائم الحرب.

ويدين مشروع القرار أيضا حرق ونهب
البيوت والأراضي التي يتعين، بموجب اتفاق دايتون،
إعادتها إلى سيطرة الصرب البوسنيين. وعلى الرغم
من أن طبيعة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان ومداها
لا يمكن مساواتهما أو "تشبيههما" بالانتهاكات التي
ارتكبتها الصرب البوسنيون، فإن حكومة بلادي تدينها
وتضم صوتها إلى المجلس في الحث على إنهاء
جميع هذه الممارسات. فإذا أريد للسلم أن يدوم فلا
بد للأطراف أن تركز على الأعمال التي تشيد
صرح السلام، لا التي تزيد من صعوبة بنائه.

وما برح هذا المجلس يواجه منذ أربع
سنوات انتهاكات واسعة للقانون والكرامة
الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة. ولهذا
السبب فإن التدابير الرامية لحماية حقوق
الإنسان تشكل جزءا رئيسيا من اتفاق دايتون.
وتنظر حكومة بلادي إلى هذه التدابير بجدية كبيرة
وتتوقع من الأطراف أن تحترم بصورة كاملة
التزامها بالمساعدة في تنفيذ العملية. ونحن نذكر
الأطراف بالعواقب التي ستترتب على إخفاقها في
ذلك.

وينبغي أن يعزز مشروع القرار الذي سنقره
اليوم عزيمتنا على بذل ما في وسعنا لمساعدة
الأطراف في إقامة سلم دائم لكي لا تتكرر الأحداث
التي وقعت في سربرنيتسا وفي أماكن أخرى.
وينبغي أيضا أن يقوي عزيمتنا على تعزيز آفاق
السلم عن طريق العمل على جعل الحقيقة الكاملة
عن هذه الأحداث معروفة، وعن طريق معاقبة
المسؤولين عن جرائمهم.

إن الخطورة البالغة لسلسلة الأحداث المستنكرة في تقرير الأمين العام لا تجعلنا نتغاضى عن الأعمال الأخرى التي قد تكون أقل خطورة ولكنها تستحق أيضا إدانتنا. ولهذا السبب يدين القرار أعمال النهب والتدمير للمنازل والممتلكات الأخرى على نطاق واسع، لا سيما من قبل قوات مجلس الدفاع الكرواتي، ويطالب جميع الأطراف بالامتناع عن زرع الألغام ولا سيما في المناطق التي سوف تنقل بموجب اتفاق السلام إلى طرف آخر.

وليس أمام السلطات الصربية البوسنية إلا طريق واحد للخروج من المحنة التي وضعوا أنفسهم فيها: السماح على الفور بالوصول المطلوب إلى الأشخاص المحتجزين والأماكن التي يزعم وجود قبور جماعية فيها، والتعاون بشكل كامل مع المحكمة الدولية لمعاقبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي استنكرت في التقرير. وأية محاولة لتشويه الحقائق، أو عزو المسؤولية إلى الأطراف الأخرى، لن تكون مقبولة على الإطلاق ولن يقبلها هذا المجلس.

ولن يتم توطيد السلم في البوسنة والهرسك إلا بالتغلب على إرث الصراع العديم الرحمة الذي دام طويلا. ولكن لا بد من أجل التغلب على هذا الإرث أن نلقي الضوء بالكامل على المآسي التي تذكرنا بأظلم اللحظات في تاريخ أوروبا، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعادلة.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد كان وفد الأرجنتين مشاركا - ومشاركا ملتزما بعمق، دون ريب - في تقديم مشروع القرار الهام الذي اعتمدناه لتونا. وهذا القرار، إن شاء الله، سيمثل آخر فصول المأساة التي عصفت بمنطقة البلقان حتى وقت قريب.

وهذا الفصل هو من دون شك فصل المصالحة، غير أنه أيضا فصل الاصطلاح بالمسؤولية. وإن جميع الذين جعلوا جبين العالم يندي خجلا من خلال مستوى الوحشية الهمجية، أو أعادوا إحياء ممارسات إبادة الأجناس، أو ارتكبوا أعمال "التطهير العرقي" والانتهاكات البغيضة لحقوق

فرنسا، بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الألمان، أن تقدم مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو.

وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ خطة للسلام نأمل جميعا في أن تضع حدا لأربع سنوات من المعاناة والرعب لسكان البوسنة والهرسك، فإن من الضروري أن نذكر جميع المسؤولين - أيا كانت هويتهم - عن هذه الأفعال، أينما وحيثما ارتكبوها، بأنهم لن يفلتوا من العدالة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال الأشهر الستة الماضية سنجت لي فرص عديدة للإعراب عن حزني وحزن بلادي على مصير عدة آلاف من الأشخاص المفقودين في سربرنيتسا وزيبا، وهو الحزن الذي تزيده الأنباء المأساوية عن احتمال وجود قبور جماعية، وفقا للأدلة المصورة التي قدمتها للمجلس السفيرة ألبرایت. وإن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر يثير القلق بالمثل. فهو يضيف صورة درامية عن الانتهاكات البغيضة الجديدة للقانون الإنساني التي وقعت مؤخرا في منطقة بانيا لوكا: استئناف أعمال "التطهير العرقي" على مستوى واسع؛ وحالات جديدة للأشخاص المفقودين؛ وأدلة تشير الفزع للإعدامات الجماعية التي اكتشفت في سانسكي موست.

وفي مواجهة هذه الفضائح في البوسنة، ليس بوسع مجلس الأمن أن يبقى لا مباليا. ولهذا، أود أن أشكر زميلينا من فرنسا وألمانيا على اتخاذ المبادرة بإعداد القرار الحالي، وهي عملية انضمنا على الفور إليها، إلى جانب بلدان أخرى، باشتراكنا في تقديمه. وهذا القرار يدين بأشد لهجة سلسلة الأحداث المستنكرة في تقرير الأمين العام، ويؤكد من جديد مطالبته بأن يوفر الطرف الصربي البوسني إمكانية الوصول على الفور ودون قيود إلى الأشخاص المحتجزين أو المبلغ عن فقدانهم، وإلى المناطق المعنية. ويشدد أيضا على ضرورة أن تتعاون جميع الأطراف بالكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفقا للالتزام الذي ينص عليه الاتفاق العام الموقع في باريس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلاً للاتحاد الروسي.

يعود مجلس الأمن اليوم مرة أخرى الى موضوع انتهاكات معايير القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة. وبعميق الأسف، نجد أنفسنا مجبرين على الإشارة الى أن الأحكام الأساسية الواردة في القرار ١٠١٩ (١٩٩٥) لم تطبق حتى الآن، وأن المطالبات والنداءات التي وجهها مجلس الأمن ما زال يجري تجاهلها. وأن التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن منطقتي سربرينيتسا وزيبا بالإضافة الى آخر التقارير الواردة من الميدان، تؤكد على ضرورة مواصلة مجلس الأمن ايلاء اهتمام ذي أولوية لهذه المسألة.

وإن موقف روسيا ما زال ثابتاً لا يتغير. إننا ندين بشدة أية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة، أيا كان مرتكبها وأينما ارتكبت. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن استجابة المجلس لهذه الانتهاكات لا يمكن أن تكون انتقائية أو أحادية الجانب. فإن نحن أدنّا بحق وبصرامة طرفاً لتجاهله مطالب المجتمع الدولي، فلا يمكننا أن نتلفح بالصمت ونغمض أعيننا عن الحقيقة الجلية المتمثلة بالنشاط غير المشروع الذي تمارسه أطراف الصراع الأخرى. ونحن نشعر بالرضى لأن الطابع الأحادي لمشروع القرار قد تم تصحيحه في النص النهائي.

ويستند القرار الى تقرير الأمين العام، الذي يورد، من جملة أمور، معلومات وأدلة على انتهاكات المعايير الإنسانية من جانب الصرب البوسنيين في منطقتي سربرينيتسا وزيبا وفي منطقتي بانيا لوكا وسانسكي موست. وإذ نتشاطر القلق الذي أعربت عنه وفود عديدة بشأن هذه المسألة، فإننا نؤيد مطالبة القرار بأن تتوفر لممثلي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والوكالات الدولية الأخرى إمكانية الوصول على الفور ودون عوائق الى المناطق التي يفترض أن تكون هذه الأنشطة قد جرت فيها.

ويجب علينا أيضاً أن نحصل على إجابة بشأن مسألة مصير جميع الأشخاص المفقودين. وهنا،

الإنسان أو استخفوا بمعايير القانون الإنساني، سيتعين عليهم الآن أن يتحملوا عواقب سلوكهم.

ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتعاون تعاوناً تاماً، بكل الصرامة المطلوبة، لضمان تحقيق ذلك. وبذلك فقط يمكن أن تستأصل من منطقة البلقان ومناطق أخرى هذه الأعمال الفظيعة والجرائم الفعلية التي تنتهك المبادئ الأخلاقية والقانونية التي يستند إليها تعايش المجتمع الدولي. وبذلك فقط تتحقق العدالة. وبذلك فقط يحل السلام الدائم. وأخيراً، فإن سولت نفس أمرى في المستقبل أن يتجرأ على الإساءة لضمير البشرية والسير في طريق الرعب، فإنه عندئذ فقط سيعلم، ومنذ بداية ارتكاب أعماله، العاقبة المنتظرة لسلوكه: فسيواجه العدالة، عاجلاً أم آجلاً.

وأخيراً، أشير الى الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ التي تلقيناها من ممثل جمهورية يوغوسلافيا السابقة والمتعلقة بسلوك الصرب البوسنيين. والرسالة غير مقبولة لأنها تستلهم روحاً تتعارض تماماً وروح القرار الذي اعتمدناه بالإجماع. وبالتالي، فإننا لا نتردد في أن نسميها رسالة مخزية.

السيد هياريمي (روندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الكلمات لا تسعني في الإعراب عن تعاطفنا مع الشعوب التي تترزح تحت وطأة المعاناة. فأقل ما كان يمكن لوفد رواندا أن يفعله هو أن يصوت مؤيداً القرار الذي اعتمدناه للتو، لكنني أعتقد أن الإجراء الذي اتخذه مجلسنا لن يكون مقصوراً على هذا الإعراب عن النية. ويجب أن تتبع ذلك إرادة سياسية حازمة لإنهاء الأهوال التي وصفها تقرير الأمين العام.

إنني أستمع السلوى من كلمات سفيرة الولايات المتحدة، التي قالت، بالاقتران بإرسال ٦٠ ٠٠٠ رجل الى المنطقة التي خربتها الحرب - وسأحاول إعادة صياغة ما قالت: "إننا نأمل بأن تكون هذه آخر مذبحة". وأمل لو أن كل وفد هنا يفعل أو يقول نفس الشيء. نعم، فالعدالة ستأخذ مجراها، وهذا أملنا. ويحدونا الأمل، بأن ذلك سيحسم المشاكل التي تعصف بمنطقة البلقان حالياً.

حد ذاته عاملا محتملا خطيرا من عوامل زعزعة الاستقرار، وقد يؤدي إلى ظهور بؤر جديدة للتوتر والصراعات العرقية.

وتأييدا للمطالبات الواردة في القرار بأن تتعاون جميع الدول وجميع أطراف النزاع في يوغوسلافيا السابقة مع المحكمة الدولية، فإن روسيا تؤكد من جديد موقفها بشأن عدم جواز جعل أنشطة المحكمة في طبيعتها منحازة إلى جانب واحد. فمهمة المحكمة هي اكتشاف الحقيقة، وتطبيق العدالة على الأفراد الذين تثبت إدانتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية.

ولا يجوز لأي طرف، بما في ذلك المحكمة وحتى مجلس الأمن ذاته، أن يحاول استغلال مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية.

إن المشاكل المتعلقة بتنفيذ القرار ١٠٠٩ (١٩٩٥)، والكثير من أحكام القرار ١٠١٩ (١٩٩٥) ما زالت قائمة. وهذا الجانب من انتهاكات القانون الإنساني الدولي سيتعين أن يوليه المجلس اعتبارا خاصا على أساس تقرير الأمين العام.

أما بالنسبة لرسالة السفير يوفانوفيتش، فهي كما يدرك أعضاء المجلس، لم تنشر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. ولكن الكثير قيل عنها في هذا الاجتماع الرسمي الذي يعقده المجلس اليوم. وعليه، أعتقد أنه من الضروري أن نوضح ما يلي: هذه الرسالة وزعت بالفعل في مشاورات مجلس الأمن ودارت حولها مناقشة. ونتيجة لهذه المناقشة التقى رئيس مجلس الأمن بالسفير يوفانوفيتش وأبلغه بموقف مجلس الأمن واستمع إلى تفسيراته، ثم أخبر بها أعضاء المجلس، وقدم للصحافة بيانا بهذا الشأن. وبهذا نعتقد أن المسألة قد انتهت عند هذا الحد.

وبالتوقيع على اتفاق السلام قبل بضعة أيام في باريس، تكون جميع الأطراف قد أخذت على عاتقها مسؤولية إضافية بالتقيد بالمعايير المعترف بها دوليا للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

لا يمكن أن يكون هناك أي انتقائية إثنية أو أي نوع من الانتقائية. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن يتضمن القرار حكما بمنح الموظفين الدوليين إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتجزين لدى جميع الأطراف. ولقد أكد ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية مرارا وتكرارا حقيقة أن كل طرف من الأطراف البوسنية مقصر في هذا المضمهر.

وفيما يتعلق بضرورة الاستجابة لأي نشاط تقوم به الأطراف من شأنه انتهاك روح ونص اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، فلقد سررنا لأن القرار يعرب بوضوح عن إدانة المجلس للأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة مركونيتش غراد وسيبوفو. ففي هذه المناطق، قامت وحدات الكروات البوسنيين بتنفيذ تكتيكات الأرض المحروقة في المناطق التي حصصت لجمهورية سربسكا، بموجب شروط اتفاق السلام. وإن الكروات البوسنيين تحديدا هم الذين حددوا بالكلمة المختصرة الواردة في القرار، فقوات مجلس الدفاع الكرواتي، التي لسبب ما قرر المشاركون في تقديم القرار عدم توضيحها بالرغم من مقترحاتنا لجعل النص مفهوما للقارئ العادي. وأن رفض مقدمي مشروع القرار تسمية الأشياء بأسمائها - أي ذكر الاسم الكامل لها - لا يساعد على تبديد الشكوك إزاء الاستمرار في إتباع معايير مزدوجة لدى معالجة مشاكل القانون الإنساني وحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة.

ومواصلة لموضوع الأراضي التي سيخضع مركزها للتغيير، نود مرة أخرى أن نوجه الانتباه إلى التهديد الخطير الذي يشكله احتمال خروج السكان الصرب بشكل جماعي من سراييفو، ونهب ممتلكاتهم، بل وحتى خطر حدوث عمليات انتقام جسدي. وفي هذا الصدد، ننظر ببالغ الجدية إلى البيانات التي صدرت مؤخرا عن فرادى ممثلي قيادة البوسنة والهرسك، والتي لا تساعد بأي شكل من الأشكال على تبديد مخاوفنا بشأن هذه المسألة.

ونرى أن المجلس ملزم بمواصلة تركيز انتباهه على مصير مئات الألوف من اللاجئين الذين أصبح وجودهم في إقليم يوغوسلافيا السابقة - علاوة على أنه يشكل بالفعل مأساة إنسانية لم يسبق لها مثيل في أوروبا - يمثل في

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

وتنفيذ الأطراف لالتزاماتها تنفيذا صارما هو أهم شرط لنجاح تطور عملية السلام، وتحقيق سلام عادل ودائم في منطقة البلقان.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥